التصدِّي لوصم المدافعين عن حقوق الإنسان

تؤثر الطرق التي يُنظَر بها إلى المدافعين عن حقوق الإنسان على مساحة عملهم وأمنهم. والوصم أسلوب شائع لردعهم، ويحدث بطرق مختلفة - من النبز بالألقاب، والتشهير، والتلميحات، والاتهامات، ونشر الشائعات والأكاذيب الزائفة، وحملات التشويه، والمضايقات القضائية، والتجريم. يمكن أن تكون الآثار السلبية للوصم غير مرئية وغير ملحوظة وطويلة الأمد؛ فيمكن أن تؤدي إلى المزيد من التهديدات والهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وتشتيت المجتمعات والحركات. إن التصدي لوصم المدافعين عن حقوق الإنسان أمر جوهري لأمنهم وحمايتهم، كما هو الحال بالنسبة لتعزيز شرعية ممارستهم لحقوق الإنسان.

مقدمة

إن التصورات السائدة عن هوية المدافعين عن حقوق الإنسان وما يفعلونه تصورات ديناميكية، تعتمد على السياق، وغالبًا ما تكون مشحونة سياسيًا. في بعض السياقات، هناك القليل من الوعي العام بحقوق الإنسان بشكل عام، وحول عمل المدافعين عن حقوق الإنسان على وجه التحديد. وهو ما يجعل من السهل على الجناة إثارة الشكوك حول أفعالهم ودوافعهم وأخلاقياتهم، واختلاق روايات كاذبة عنهم.

تشكيل التصورات العامة: سلطات الدولة ووسائل الإعلام

تلعب سلطات الدولة - من رؤساء الحكومات إلى المسؤولين المحليين - دورًا قويًا في تشكيل التصورات العامة عن المدافعين عن حقوق الإنسان. في كولومبيا، تحدث المدافعون في دراستنا عن موروثات الرئيس السابق ألفارو أوريبي المستمرة في الوصم العلني للمدافعين عن حقوق الإنسان - بما في ذلك وصفهم بـ"العصابات المسلحة" و"الإرهابيين" و"أعداء الدولة".

تتغير تكتيكات الوصم بمرور الوقت، ويمكن أن تكون آثارها غير ملحوظة. كما أوضحت مدافعة عن حقوق السجناء السياسيين وضحايا النزاع في كولومبيا:

> "في الآونة الأخيرة، كان هناك انخفاض في إشارة الحكومة إلينا كمقاتلي عصابات. لقد تلاشى هذا الخطاب. لكن ما استمر هو اتهامات مثل "المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يتلقون الحماية باهظو التكاليف"؛ أو "المدافعون عن حقوق الإنسان يحاولون فقط الحصول على المال"؛ أو "المدافعون عن حقوق الإنسان يكذبون بشأن التهديدات أو يختلقونها بأنفسهم". إن نشر أشياء كهذه في وسائل الإعلام يولد مخاطرًا كبيرة جدًا لعملنا... يمكن لهذه الاتهامات خلق انقسامٍ بينك وبين المجتمعات التي تعمل معها".

في مصر، سلَّط المدافعون في دراستنا الضوء على كيفية تشويه سلطات الدولة لحقوق الإنسان، وكيف تم التشهير بالمدافعين عن حقوق الإنسان علنًا بوصفهم "عملاء أجانب" و"خونة" و"مُعادين لمصر". في إندونيسيا، تم تصوير المدافعين بشكل سلبي على أنهم "معادون للإسلام"، و"معادون للتطوير"، و"انفصاليون". في كينيا، وُصِف المدافعون بأنهم "غير وطنيون" أو "فاسدون".

> وبعيدًا عن تسميتنا بالإرهابيين، فإن أخطر الأضرار التي يمكنهم إلحاقها بنا هي المساس بشرفنا، وسمعتنا الطيبة، وكرامتنا. فهم يعرفون أن هذا يمكنه إلحاق الكثير من الضرر؛ لذلك بذلوا في أوقات ما الكثير من الجهد في نزع شرعيتنا. يطلقون بالحملات الدعائية. ويهاجموننا من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية. إنه ضرر معنوي. من الصعب جداً مواجهته، ولا توجد وسيلة لمكافحته، ولا سبيل للوصول إلى وسائل الإعلام لنقول إن هذا غير صحيح، وأنه يجب إجراء تصحيحات.
>
> **محام يمثل ضحايا جرائم الدولة، كولومبيا**

يلعب الإعلام دورًا قويًا في تشكيل التصورات عن المدافعين عن حقوق الإنسان. في البلدان الخمسة كلها، تحدث المدافعون عن المخاطر التي تسببها وسائل الإعلام التي تشوه عملهم وتسيء اقتباسهم. في مصر، تحدث المدافعون في دراستنا عن الآثار السلبية المتفشية لحملات التشهير ضد حقوق الإنسان، والنشاط السياسي، والمنظمات غير الحكومية، كما أشار ناشط طلابي:

> "شيء آخر يشكل تهديدًا - وليس تهديدًا صغيرًا - هو تحريض الإعلام؛ وكيف تتلاعب الدولة بوسائل الإعلام بحيث يتم اتهام أي شخص يعمل كمدافع عن حقوق الإنسان بالخيانة والتمويل من دول أجنبية. كما تقوم *[وسائل الإعلام]* أيضًا بإخبار المواطنين أن يقوموا بالإبلاغ عن المدافعين عن حقوق الإنسان إذا اشتبهوا في أي نشاط. أي شكل من أشكال النشاط *(السياسي)* المثير للريبة."

نتج عن التصوير السلبي في وسائل الإعلام فقدان المدافعين للدعم، حتى من أُسَرِهم وأحبائهم. وقد أشار باحث يعمل على الحقوق المدنية والسياسية في مصر إلى أن:

> القضية الرئيسية هي أن الغالبية لا تفهم عملنا، مما يخلق فجوة. يتأثر الناس بشيطنة حقوق الإنسان في وسائل الإعلام. حتى أسرنا وأقاربنا يصدقون ذلك ويبدأون في التشكيك بنا. لذا، لك أن تتخيل الذين لا يعرفوننا شخصيًا.

> نحن أحد الأهداف المباحة والمصرح لأجهزة الإعلام الحكومية في مصر بالهجوم عليها. يمكن أن يتخذ الهجوم الحالي الذي يشنون ضدنا أشكالًا قاسية جدًا، تبدأ من الصدمة النفسية وتنتهي إلى درجة التحريض على القتل. عندما يتهمني أحد مقدمي البرامج التلفزيونية علنًا بتلقي أموال أجنبية وتدريب الشباب على الإطاحة بالنظام، يتصل والدي بي؛ وهذا يسبب ضغوطًا شخصية لي.
>
> **محامٍ حقوقي، مصر**

الهجمات التي تأتي من وسائل الإعلام يمكن أن تحدث آثارًا طويلة الأمد. فلا يؤثر التصوير السلبي فقط في وقته اللحظي، ولكنه يستهلك الوقت والطاقة والموارد؛ لأنه يتطلب استجابة. وقد يضطر المدافعون عن حقوق الإنسان إلى إثبات "براءتهم" في مواجهة اتهامات زائفة. كما أشارت مجموعة من المدافعات والمدافعين من سيوداد خواريز في المكسيك:

> "هناك ملصق اجتماعي *[علينا]* - إنها شهور من التحقيق ووُجِد أنك مذنب. *[ثم تستغرق]* ستة أشهر أو سنة، لإثبات أنك غير مذنب. لكن هذه هي الفكرة الأساسية - فهم يجعلونك عرضة لوسائل الإعلام العامة - وهذا يشكل تهديدًا".

ومع ذلك، تحدث المدافعون في هذه الدراسة أيضًا عن أهمية وسائل الإعلام في توليد وعي عام بعملهم. وكثيرًا ما وجدوا المزيد من الدعم من وسائل الإعلام البديلة، وكانوا أكثر قدرة على التواصل مباشرة حول عملهم من خلال منصات الإعلام الاجتماعي.

استراتيجيات وتكتيكات الوصم

كثيرًا ما تعتمد تكتيكات الوصم على المشاعر القومية، أو الدينية، أو رهاب المثلية، أو الأبوية، أو العنصرية، أو معاداة الأجانب في المجتمع لإظهار المدافعين بشكل سلبي.

والتشكيك في دوافع المدافعين نهج شائع. على سبيل المثال، من خلال اتهامهم بالكسب المالي أو السياسي أو بطرق أخرى من نشاطهم.

غالبًا ما يُستخدم التمويل كأساس للوصم. على سبيل المثال، من خلال التشكيك في مبالغ الأموال التي يتلقاها المدافعون، ومصادر تمويلهم، ودوافع الممولين والمدافعين أنفسهم. وكما أشار أحد المدافعين المصريين: "هناك تشويه منهجي للمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالتمويل... يمكن أن يكون المال مصدرًا للخطر ويمكن استخدامه بسهولة لتشويه سمعتنا". يُصوَّر بعض المدافعين من قبل متهميهم على أنهم "فاسدون"، أو "ملتهمو منح".

طريقة أخرى ذات تأثير قوي لوصم المدافعين هي مضايقتهم قضائيًا وتجريمهم. فقد تم توجيه الاتهام لبعض المدافعين في دراستنا بموجب قوانين تقيد حقهم في حرية التعبير والرأي وتكوين الجمعيات والتجمع، وبعضهم خضع لتهم زائفة أو ملفقة. وعانى المدافعون من التكاليف القانونية للدفاع، وضرر السمعة، ومضيعة الوقت، والارتياب، والخوف.

إن آثار الوصم على المدافعين واسعة النطاق - بما في ذلك زيادة انعدام الأمن، وزيادة التعرض للعنف، وفقدان الدعم العام، والتمييز، والعلاقات المتوترة، والاغتراب، والاضطراب العقلي والعاطفي، وفقدان التمويل والموارد. كما يسهم الوصم في تشتيت وتسريح الجماعات والمجتمعات والحركات الاجتماعية.

النوع الاجتماعي (الجِندر) والوصم:

هناك بعد جنساني للوصم. فللقيام بنفس الأفعال، قد يُمدَح المدافعون من الرجال، وتُذَم المدافعات من النساء. تحدثت المدافعات عن وصفهن بـ "الأمهات السيئات" و"النساء الطليقات" و"العاهرات" بسبب نشاطهن، واتُهم البعض بـ "جلب العار" لعائلاتهن. لقد تم قولبة النساء المدافعات على أنهن "متمردات" أو "ثرثارات" أو ذوات تأثير سيء. وقد خضعن لـ "الاصطياد الجنساني" - حيث نوقشت حياتهن الجنسية أو حالتهن الاجتماعية بصورة تحقيرية. وتعرضن للمضايقات عبر الإنترنت والهجمات والتنقيب عن معلوماتهن الشخصية ومشاركتها على الإنترنت.

تصاب المدافعات عن حقوق الإنسان بخيبة أمل أن وصمهن يُقابَل أحيانًا بصمت، بما في ذلك من قبل زملائهم.

ويتم استهداف المدافعين عن حقوق مجتمع الميم (المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحولين جنسيًا، وثنائي الجنس، والمتحيرين) على وجه الخصوص ووصمهم من قبل مجموعات مختلفة. قد تأتي التهديدات من أي شخص يحمل مشاعر رهاب من المثلية الجنسية، لكن غالبًا ما يشير المدافعون إلى الجماعات الدينية وسلطات الدولة كفاعلين مسؤولين.

> لقد تعرضنا لمختلف حالات الوصم من قبل الشرطة؛ حيث أخذوني إلى القسم دون مبرر. لقد وصمونا لأننا كنا نتجول ومعنا واقيات ذكرية لحملتنا من أجل الصحة الجنسية. ليس هذا فقط؛ بل كانوا يقومون بشيطنة عمل حقوق الإنسان. اتهمونا بشراء البضائع التي زعموا أن زميلاتنا [عاملات الجنس] سرقنها من زبائنهن؛ وبيع المخدرات لهن؛ وابتزازهن لممارسة العمل الجنسي في الشارع. بكل وضوح، هذا يرسل رسالة قوية جدًا إلى العامة حول العمل الذي نقوم به. هذا خطير جدًا بالنسبة لنا
>
> **مدافعة عابرة جنسيًا، كولومبيا**

كما تم أيضًا وصم الداعمين لمجتمع الميم (المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحولين جنسيًا، وثنائي الجنس، والمتحيرين)، مثل المحامين الذين يمثلونهم قضائيًا. كما أشار مدافع مصري عن مجتمع الميم:

> "... غالبًا ما يكون المحامون عرضة للوصم والإذلال داخل أقسام الشرطة، ومكاتب الادعاء العام، والمحاكم. إنهم يتعرضون للتنمر ويطلق عليهم "محامي الفسوق"، لذا فإنهم غالبًا ما يمتنعون عن التعامل مع هذه الحالات ويفضلون التعامل مع قضايا سياسية."

تعرض المدافعون عن مجتمع الميم أيضًا للوصم من داخل مجتمعات حقوق الإنسان وأسرهم. يخبرنا المدافعون كيف تم تسميتهم بأسماء ازدرائية، وإخبارهم بعدم الحديث عن حياتهم، وطُلب منهم عدم المشاركة في المظاهرات العامة لأنهم "يلحقون العار" بحركة حقوق الإنسان.

تعزيز شرعية المدافعين عن حقوق الإنسان

على الرغم من الوصم الذي عانوا منه، فقد عرف العديد من المدافعين في دراستنا أنهم قد تم دعمهم واحترامهم أيضًا - من قبل المجتمعات التي يخدمونها، ومن قبل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين ساعدوهم، ومن قبل زملائهم المدافعين في بلدهم، ومن قبل جماعات حقوق الإنسان الدولية. كما قالت مدافعة تعمل على حقوق مجتمع الميم في كولومبيا:

> "يرى الناس الأهمية في المدافعين عن حقوق الإنسان. تشعر بالحماية؛ حيث يراك الناس كنوع من الأشخاص ذوي البأس، قوي جدًا، أخلاقي جدًا، جيد التكوين. إنه شعور لطيف. وهو أمر جدير بالفخر. هناك الكثير من الدعم."

قد يكون للاعتراف دوليًا كمدافع عن حقوق الإنسان - على سبيل المثال من خلال الجوائز والمنح الدراسية والحملات العامة - تأثيرات إيجابية على المستوى المحلي. ومع ذلك، فإن بعض الأشخاص المنخرطين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لا يعتبرون أنفسهم مدافعين عن حقوق الإنسان. بل يعتقد البعض أن هذا المصطلح ينطبق فقط على الأفراد البارزين المحتفَى بهم الذين يواجهون المخاطر وليس على أنفسهم. يتعمد البعض تجنب الإشارة إلى أنفسهم كمدافعين عن حقوق الإنسان؛ بسبب قلقهم من الاهتمام السلبي الذي يجذبه هذا الأمر. وأشار مدافع في مصر:

> "في الشارع، لا يمكننا أن نقول إننا نعمل على حقوق الإنسان، بل نقول إننا منظمة اجتماعية - لكسب ثقة الناس أولًا - حتى عندما نساعدهم في قضية".

وبالمثل في كولومبيا، أشارت مدافعة عن حقوق الإنسان: "هناك مساحات لا أقول فيها أنني مدافعة عن حقوق الإنسان؛ لأنني لست متأكدة من ردود أفعال الناس. أقول إنني محامية بدلًا من ذلك".

ذكر المدافعون عن حقوق الإنسان بشكل متكرر أنه أمر بالغ الأهمية أن تعترف سلطات الدولة علنًا بدور المدافعين عن حقوق الإنسان وشرعية أفعالهم. كما قالت مدافعة من كولومبيا تعمل على حقوق السجناء السياسيين وضحايا النزاع:

> "قد يساعد المجتمع الدولي، لكن السلطات المحلية أكثر أهمية. من الأهم أن يعترفوا بعملك وما تفعله. فإذا تمكنوا من الاعتراف بما تفعله كشيء مشروع؛ قد يوفر هذا العديد من الفرص للتدابير الأمنية".

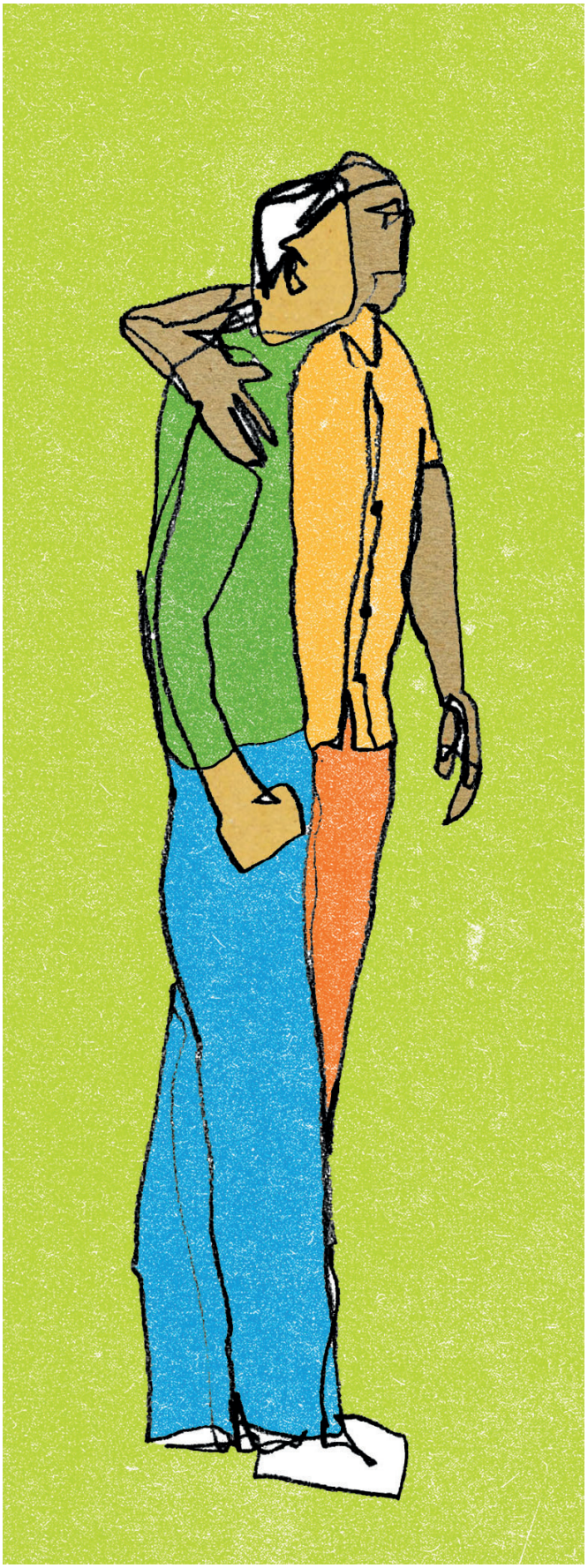

خلاصات من أجل الممارسة:

من الهام لصانعي السياسات والممارسين والمدافعين عن حقوق الإنسان:

- تحديد ومراقبة التكتيكات والاستراتيجيات التي يتم من خلالها وصم المدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتتبع آثارها متعددة المستويات.
- الإدانة العلنية لوصم المدافعين عن حقوق الإنسان وأي تهديدات أو هجمات ضدهم، والعمل على تقديم الجناة إلى العدالة.
- مناصرة إبطال وتعديل القوانين التي تقيد الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وخاصة تلك التي تستخدم في مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان وتجريمهم.
- الاستثمار في التعليم الشعبي حول الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحق كل شخص في الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها.
- تقديم الدعم إلى المدافعين الذين تم وصمهم وتجريمهم.
- تطوير استراتيجيات للتصدي لوصم المدافعين عن حقوق الإنسان، وبناء مجتمعات دعم لهم ولنشاطهم.
- دعوة الحكومات إلى الاعتراف علنًا بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم، من خلال القوانين والسياسات والممارسات التي تلتزم بالمبادئ السبعة لممارسات الحماية الجيدة التي طرحها مقرر الأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ميشيل فورست (A/HRC/31/55).

باحثة رئيسية
Alice M. Nah

فريق البحث
Sherif Azer
Patricia Bartley
Peter Cousins
Indria Fernida
Kholoud Hafez
Budi Hernawan
Irina Ichim
Katrina Maliamauv
Erick Monterrosas
Patrick Mutahi
Paola Pacheco Ruiz
Emily Schmitz

لمزيد من المعلومات
securityofdefendersproject.org
security-of-defenders-project@york.ac.uk

مرجع
Nah, A.M., Maliamauv, K. and Bartley, P. (2018) Countering the Stigmatization of Human Rights Defenders, Human Rights Defender Hub Policy Brief 5, Centre for Applied Human Rights, University of York: York, available at ***www.securityofdefendersproject.org***

ترجمة
Tariq Suleiman

رسومات توضيحية
Lara Luna Bartley

تصميم
Design and Print Solutions

عن هذا المشروع:
يعتمد موجز السياسات هذا على نتائج بحثية من مشروع "تجاوزالمخاطر، وتدبير الأمن، وتلقي الدعم" والذي يبحث تجارب مدافعين عن حقوق الإنسان معرضين للخطر في كولومبيا والمكسيك ومصر وكينيا وإندونيسيا. وأُجريت المقابلات والدراسات الاستقصائية مع أكثر من 400 من المدافعين بين يوليو/ تموز 2015 ونوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

UNIVERSITY of York

Centre for Applied Human Rights
University of York
Yorkshire House
6 Innovation Close, York Science Park
Heslington, York YO10 5ZF
United Kingdom

+44 (0)1904 325830
cahr-admin@york.ac.uk
york.ac.uk/cahr

44135 - york.ac.uk/design-print-solutions